



صالح عاشور وسلطان اللغيمص



عسكر العنزي



ماضي الهاجري



سعود الحريجي

# وقف بيع الشركات المساهمة فيها الدولة بأكثر من 50٪ لوضع الضوابط



عبدالله التميمي



الشيخ محمد عبدالله د.ديوبص العلي



د.عبدالله الطريجي

في النويصيب ومليون متر في السابلي والمتفدين حسب ما اسامهم الاخ المستجوب لم اعطيه القسائم بل انا نظرت وتطلعت ولماذا التعسف مع المستمر وقبول التطلعات بسبب مشكلة نعالجها، وكذلك تستعمل بالسكراب والقسائم الصناعية وانا تعاملت مع القسائم وفق المبادئ القانونية المقررة في القانون الكويتي ولم اميز بين التطلعات. والقرار يطبق من وقت صدوره وليس بانته ربيعي ومن قبلت تطلعاتهم دون تميز امامهم والعقود وفق النظام الجديد.

المحور الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يصب المحور الثاني على التفاضل ومن ثلاثة اعوام لم يحدث شيء بالصندوق ويفترض الصندوق يقوم بدوره ووضع الصندوق كاداة تمويل هو امر غير مقبول وهناك اهداف يقوم بها الصندوق وهي 8 اهداف للصندوق، والتمويل دور البنك الصناعي والصندوق بحاجة لفترة للتأسيس والفروض صدور لائحة ادارية يوافق عليها ديوان الخدمة المدنية والدورة بالتعيين وتحتاج الى وقت، وقد بدأت هذه الدورة في مايو 2015 ومنذ بداية عملي بدأت خارطة طريق حتى نهاية السنة المالية واطلقنا اعمال الصندوق رسميا في اكتوبر وهناك انجازات حققها الصندوق بداية من وضع اللوائح واللائحة التنظيمية وقرار مجلس المبادرة بالمشروعات الصغيرة، وتم توقيع 11 مذكرة تفاهم على مؤسسات كويتية والتعاون مع البنوك المحلية وتقديم خدمات مهنية وكذلك في مجال التدريب وهو اهم عنصر حتى في أي مجال، وبدون التدريب لا يستطيع الانسان ان يعمل وحل التحدي كان في مسح غرفة التجارة والصناعة ومن يدخل الدورة يتعلم ويستفيد، والصندوق عبارة عن جهاز متكامل والصندوق يتبنى الشباب وهو جهاز متكامل لا يمكن ان نصفه بمحفظة تمويل ولن نكرر التجارب السابقة وهذا برنامج تدريبي وليست محاضرات، وهناك 140 مشاركا في البرامج التدريبية، وهناك موقع «نويت»، وهو عبارة عن ديوانية الكترونية لتبادل الخبرات، وكذلك تم عقد فعاليات وحضر المنتدى العديد من الشخصيات البارزة وهو عبارة عن منصة لتبادل الخبرات والفعالية التالية كانت لجمع خبراء اقليميين وتهدف الى ان صاحب المبادرة يستمع الى صاحب الخبرة ويناقشه في كيفية اكتساب الخبرة، وفي مجال الفعاليات فعالية المرأة الكويتية في دعم الاقتصاد الوطني، وفي التمويل تم اعداد مسودة العقد النموذجي ومراجعتها من ادارة الفتوى والتشريع لتمويل المستفيدين من خدمات الصندوق الذي يعاني من نقص في الافراد العاملين فيه، وبانتهاء السنة المالية 2015/2016 بلغ عدد المشروعات الممولة «اقراض» (59) مشروعا في أنشطة مختلفة والمتوقع استيعابها لعدد 125 موظفا كويتيا، وقيمة التمويل «مليونان و950» الف د.ك مختلفة النشاطات، والآن لدينا 40 مشروعا في طور الدراسة، علما بانها لم يرفض.

اي مشروع تقدم رسميا للصندوق ولم يتم تقديم اي تظلم رسمي للصندوق بهذا الخصوص، والآن هناك توجب تمويل 40 محطة وربما تكون هذه المحطات لاكثر من 40 مشروعا صغيرا الى صندوق المشروعات الصغيرة، والسند الذي ابرزه الاخ المستجوب مكملا للعقد وان يضع الرهن من ضمن العقد وهذا رأي الفتوى والتشريع الذين لم نصل معهم الى حل حول منح الشباب التمويل ووعدهم الشباب اذا تطلب الامر الى تعديل تشريعي ساعلم به، من اعظم الشباب

مبارك الحريص: الوزير أضر بالشباب بعدم تطبيق قانون المشروعات الصغيرة الوزير جعل الصندوق معيقاً لأحلام وطموحات الشباب مسؤولو الصندوق قاموا بتضليل المبادرين في موعد التمويل 40 شاباً غادروا الدورات التدريبية لعدم جدواها سنقدم استجابات لكل وزير يتأخر في تطبيق القانون

الشركات بتطلعات الى مدير عام الهيئة واحالها الى لجنة التخصص وانتهت الى رفض هذه التطلعات لعدم الالتزام بكمية الصلبيوخ وتدخلت بقرار وزاري لمعالجة المشكلة من الناحية الواقعية. أنا كوزير مكلف بوزارة التجارة رايت مسائل تفصيلية كثيرة ورايت مخالقات بترتب عليها جزء السحب فترجع الى مجلس الإدارة، وإذا وجدت أن هناك مخالفات بترتب عليها جزء السحب فترجع الى مجلس الإدارة، وإذا ركننا على سوق الصلبيوخ وأردت تلافي أي هذه من السوق فاليوم القسائم موجودة في الشعبية وهناك محطات كهرباء وتحتاج كميات مهولة من الصلبيوخ، وأعيد تنظيم المسألة واستدرك المسألة قبل وقوع المشاكل أم أتلافي المشاكل حتى لا تكون هناك إشكالية في السوق؟

هذا النوع من القسائم؟ قالوا: يحتاج اعطونه هناك مليون متر

لجنة التخصص، فكان لا بد من التصدي لهذه المشكلة الرئيسية. وراعينا الرجوع الى الأصل وهو العمل المؤسسي السليم وهو لجنة واحدة ومن يتخذ القرار هو مجلس الإدارة، فإذا وجدت أن هناك مخالفات بترتب عليها جزء السحب فترجع الى مجلس الإدارة، وإذا ركننا على سوق الصلبيوخ وأردت تلافي أي هذه من السوق فاليوم القسائم موجودة في الشعبية وهناك محطات كهرباء وتحتاج كميات مهولة من الصلبيوخ، وأعيد تنظيم المسألة واستدرك المسألة قبل وقوع المشاكل أم أتلافي المشاكل حتى لا تكون هناك إشكالية في السوق؟

وقال الدويسان لا يمكن أن تمتد ظلال عدالة القانون على جميع المخاطبين بأحكامه إلا بنظام عماده الشفافية والنزاهة، مطالبا المؤسسات الحكومية المدعومة أن تتعامل مع المواطن بصفته عميلا أو زبوناً كما هو الحال في المؤسسات الخدمية الخاصة التي تعمل لإرضاء عملائها.

وشدد الدويسان على حق الشعب في أن يسأل عن مجالات إنفاق وتوجيه الأموال العامة، مؤكدا على أهمية السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في الإعلام الذي يبني الأوطان وهو إعلام الحقيقة لا تزييفها وهو السدي يصف حروف النقد للإصلاح «التقدم».

وحدات التطلعات في موضوع الصلبيوخ انتهيها الى اصدار القرار 2015/54 لها وجدناه من مشاكل ادارية. ولو رجعنا الى القرار 87 لسنة 1992 الذي جاء في مرحلة من المراحل عندما بدأ المجلس الاعلى للبيئة التحرك في موضوع الصلبيوخ ووافقنا الصلبيوخ واستوردناه من خارج الكويت على شرط ان تكون رأسمال الشركة 500 ألف دينار وحدد كمية الصلبيوخ المراد استيرادها 200 ألف متر مكعب سنويا.

وعندما وجدنا مشكلة في نشاط تخزين الصلبيوخ وأن كل المستثمرين في سلة احدة فصاحب المنتج قد لا يحتاج إلا الى 40 - 50 ألف متر مكعب في السنة فمأنا يفعل في الـ 150 الباقية؛ وبالتالي لكي يوفر عليه التكلفة فسلهنا عليه قيمة تخزين الصلبيوخ واعطيناه

تلكها برقابة قسائم الصلبيوخ. وهناك نشاط صناعي هو من صميم عمل الهيئة وهناك اعمال اخرى تجارية لكن كلف بها هيئة الصناعة واستطاعة اشراف الهيئة على قسائم الصلبيوخ كان يتكلف الوزير وبالتكليف بادارة هذه القسائم مماثل لتكليف مجلس الوزراء باستخراج المواد المقلعة. وقد صدرت 3 قرارات وزارية من وزير التجارة لتنظيم هذا الموضوع.

واقادتنا هيئة الصناعة بمنكرة لدراسة هذا الموضوع فاجابت الفتوى ان نشاط السكراب هو عبارة عن شراء مواد السكراب ثم بيعها مرة اخرى وبالتالي قسائم تجارية وكل هذا ليس من صميم عمل هيئة الصناعة ولكن كلفها بالقيام بها وزير التجارة.

عندما تسلمت الحقبة الوزارية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة د.ديوبص العلي: لن اتحدث عن الاستجواب باعتباره حقاً لنواب الأمة لأن احترام هذا الحق والوعي به امر محسوم ورغم ما يحيط المحور الاول من التجاس ورغم ما يشوب المحور الثاني من شبهة دستورية فقد آثرت الا اتعلل بهذا او ذاك. وقبل مناقشة الاستجواب ارجو الوقوف معي في عدة حقائق: استجواب وزير التجارة والصناعة قد اطلقت نيران صدقة فقد عرفت النائب القضيبى منذ فترة ليست بسدسة عرفته عضوا في الهيئة العامة للصناعة وهدفه هو التأكيد على قانونية الاجراءات. اما العضو مبارك الحريص لم اتشرف بمعرفته قبل دخولي قاعة عبدالله السلم واعرف ان هدفه هو تسريع اجراءات الصندوق. ورغم التسليم المطلق في حق النواب هو الاستجواب ولكن حق اتوقع ان يقدم لى النائب احمد القضيبى الاستجواب فهو يعرف الفرق الكبير بين عقود قسائم الصلبيوخ وعقود تاجيرها والقسائم الصناعية.

ومبارك الحريص رجل القانون الذي يعرف الفرق بين المسؤولية التقديرية وغيرها. انتهاء خدمات وتخفيض رواتب واخطر البيئات هي احتكار الصواب وبعد ذلك اعرض ما جاء في الاستجواب. أساس سلطة الوزارة في الهيئة العامة للصناعة فيتولى كل وزير الاشراف على وزارته ويرسم اتجاهات الوزارة اي انه هو المسؤول عنها اسام صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، وامام مجلس الأمة وتشمل سلطته الاشراف والرقابة على الوزارة. الدستور جعل من اشراف الوزير مبدءا دستوريا وجاء قانون 56 لسنة 1996 بالنص على اشراف الوزير على هيئة الصناعة كما حدد المرسوم 1992/116 لتحديد الاختصاصات فاشرف الوزير على الهيئة العامة يتطلب تنفيذ السياسات التي يرسمها الوزير.

وزير التجارة هو من كلف الهيئة العامة بالرقابة على قسائم الصلبيوخ واهداف الهيئة الى تنمية النشاط الصناعي بالبلاد وتشجيع الصناعات المحلية وهي اهداف تتعلق بالعمل الصناعي الا انه مع مرور السنوات تم تكليف الهيئة العامة للصناعة بعدة اعمال ليست صناعية بل هي اعمال تجارية. ومن ذلك قرار مجلس الوزارة باستخراج المواد المقلعة وإذا وقفنا عند موضوع النشاط المقلعي فان قرار مجلس الوزراء اقتصر فقط على استخراج المواد المقلعة كالصلبيوخ والرمل وهذا نشاط صناعي بحت. ومن باب المناسبة ولان الهيئة تخصص لرقابة وزير التجارة فقد تم

سماعل به، من اعظم الشباب

انس الصالح ود.عودة الرويعي

د.ديوبص الزلزلة

د.ديوبص الزلزلة

سماعل به، من اعظم الشباب

انس الصالح ود.عودة الرويعي

د.ديوبص الزلزلة

د.ديوبص الزلزلة